مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

تغيرات المجتمع العربي في عصر النهضة وتبلور ثقافة الأسرة العربية المعاصرة

د. عادل العلي*
سامر أسعد**

(تاريخ الإيداع 15 / 10 / 2018. قبل للنشر في 10 / 1 / 2019)

□ ملخّص □

يتناول هذا البحث ثقافة الأسرة في المجتمع العربي عموماً والسوري خصوصاً، وذلك على ضوء النشأة التاريخية للأسرة المعاصرة في عصر النهضة العربية، أي في القرن التاسع عشر وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، حيث يدرس الحالة الاجتماعية في تلك الفترة من الزمن، والظروف التاريخية التي أنشأت ثقافة الأسرة العربية الحديثة في تلك الفترة، وما هو تأثير تلك الفترة من الزمن في بلورة ثقافة الأسرة العربية المعاصرة، وصولاً لإيضاح خصائص الأسرة العربية وربطها بنشأتها الاجتماعية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الأسرة العربية، المجتمع العربي، التغيرات الاجتماعية، ثقافة، عصر النهضة العربية، الصراع الاجتماعي

* مدرس – قسم علم الاجتماع –كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

The Changes of the ArabSociety in the Renaissance Era and the Contemporary Arab Family Culture

Dr. Adel Al Ali[*]
Samer Asaad[**]

(Received 15 / 10 / 2018. Accepted 10 / 1 / 2019)

□ ABSTRACT □

This research deals with the culture of the family in the Arab society generally and in Syria in particular, in light of the historical origin of the contemporary family in the Arab Renaissance Era, exactly in the nineteenth century to the beginning of the twentieth century, which examines the social situation in that period of time, and the historical conditions that built the modern Arab family in that period, and the impact of that period of time in crystallizing the culture of the contemporary Arab family, so as to explain the characteristics of the Arab family and link them to their modern social origin.

Keywords: Arab Family, Arab Society, Social Changes, Culture, Arab Renaissance, Social Conflict.

[*]**Assistant Professor, department of Sociology, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Department of Sociology, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Syria.**

مقدمة:

يتناول هذا البحث التغيرات الاجتماعية الحادّة التي مر بها المجتمع العربي في القرن التاسع عشر، وهو يركز تحديداً على بلاد الشام ومصر وشبه الجزيرة العربية، ومن ثم يتناول أثر هذه التغيرات على شكل الاسرة العربية ووظيفتها وتركيبتها، والأهم ثقافتها التي تبلورت في تلك المرحلة بالذات حيث أخذ المجتمع العربي يستعيد هويته، ويطمح نحو الاستقلال عن مجتمع السلطنة العثمانية، وهو ما أدى في النهاية إلى صراع شديد توج في النهاية باستقلال البدان العربية عن الاحتلال العثماني.

غير ان فترة الصراع هذه هي بالذات الفترة التي دخلت فيها المجتمعات العربية إلى الحداثة، ورغم أن قيم الحداثة الوافدة من أوروبا اخذت وقتاً طويلاً لتجد لها موطئ قدم في ثقافة المجتمع العربي، إلا أن هذا البحث يتناول العوامل الداخلية والاجتماعية التي بلورت نواة الثقافة العربية الحديثة، والتي ترسخت على أساس التحولات الاجتماعية التي حصلت مع نهاية القرن التاسع عشر وصولاً إلى بداية القرن العشرين.

وتعتبر الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية على الإطلاق، حيث تشكل النواة الأساسية للمجتمع والأساس الذي تبنى على أساسه التنشئة الاجتماعية وتمرير الثقافة التقليدية، وتكوين الثقافة الجديدة، فالقيم الاجتماعية التي تؤطر المجتمع تتكون أول ما تتكون في الأسرة، والطفل الذي ينشأ في أسرة تنزع إلى الحداثة سيكتسب حساً أقرب إلى الحداثة، في حين أن الطفل الذي ينشأ في أسرة محافظة لا بد له من يكون أقرب إلى الثقافة المحافظة ذات الطابع التقليدي الموروث.

وتتأثر الثقافة التي تبلورها الأسرة بشكلها وبنيتها، وفي المجتمع العربي أدت التحولات الاجتماعية إلى تغير شكلها من العشيرة او القبيلة التي تتشكل من عدة أسر ممتدة، إلى العائلة التقليدية الممتدة، وصولاً إلى الأسرة النووية والتي تشكلت تحت ضغط التحولات الاقتصادية التي أصابت المجتمع العربي، وأدت في النهاية إلى التوسع المديني.

غير أن التحول في أشكال الأسرة العربية يستتبع تغيراً مهماً في وظيفتها، وهوم ما يتناسب مع تغيرات مهمة وخطيرة في التركيب الثقافي العربي خصوصاً مع دخول الحداثة الثقافية على خلفية الغزو الاستعماري، وبالتالي أدت التحولات السياسية الحادة على مستوى العلاقات الاجتماعية الداخلية في المجتمع العربي أو حتى على المستوى الدولي إلى تغيرات اجتماعية غيرت الأسرة وثقافتها بشكل جذري، وهو ما استتبع تغييرات على المجتمع الكلي وعلاقاته الوظيفية، وهو ما يحاول البحث الاستقصاء حوله وفيه.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على أسس تشكيل المجتمع العربي المعاصر في الحقبة التي يتعارف عليها على أنها حقبة الحداثة العربية، وبالتالي يضئ هذا البحث على الصعوبات الاجتماعية والمعوقات البنيوية التي أدت إلى إصابة المجتمع العربي بنوع من صدمة الحداثة، وهو أدى إلى ظهور النزعة القومية في المجتمع العربي رغم غياب حاملها الاقتصادي الصناعي الذي قامت عليه نظيرتها الأوروبية، وهو ما أثر أشد الأثر على ثقافة الأسرة العربية وشكلها، فبينما تتسم الأسرة العربية المعاصرة بأنها تتبع نموذج الأسرة النووية فإننا نجدها تحتفظ بالكثير من الخصائص التي تجعلها أقرب في روحها ووظيفتها إلى الأسرة الممتدة التقليدية التي سادت قبيل الحداثة، وهو ما يحاول البحث إرجاعه إلى المشكلات التي نشأت مع دخول الحداثة الثقافية إلى المجتمع العربي مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي المشكلات التي ما زالت تظهر إلى يومنا هذا.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح العوامل التاريخية التي جعلت نموذج الأسرة العربية المعاصرة يحافظ على الخصائص الثقافية التقليدية والوظائف الاجتماعية الموروثة التي اتسمت بها تاريخياً رغم عملية التحديث على مستوى المجتمع العربي المعاصر، وبالتالي يتناول هذا البحث النشأة التاريخية للثقافة الأسرة العربية المعاصرة من خلال عصر النهضة العربية وخصوصاً في القرن التاسع عشر وصولاً إلى بدايات القرن العشرين، حيث عاش المجتمع العربي بمختلف أقطار مجموعة من الأزمات الحادّة.

منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج النقدي التاريخي في بيان التغيرات الاجتماعية التاريخية والظروف الاقتصادية والمادية التي شكلت ثقافة المجتمع العربي مع نهاية الحقبة العثمانية، وبالتالي يحاول هذا البحث إيضاح النشأة التاريخية لنموذج الأسرة العربية والتركيب الثقافي لهذه المؤسسة الاجتماعية، وذلك لتبيين المنشأ الاقتصادي المادي لنموذج الأسرة العربية في الظروف السياسية الخاصة التي تعرض لها المجتمع العربي مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وجملة الصراعات التي سادت في بيئة المجتمع العربي (بلاد الشام ومصر نموذجاً)، خصوصاً مع دخول المؤثرات الثقافية الوافدة من الغرب ودخول الاستعمار الغربي مع ما يتبع ذلك من تأثير على ثقافة المجتمع العربي.

النتائج والمناقشة:

أولاً: الأسرة العربية وثقافتها المعاصرة:

ترتكز الأسرة كمؤسسة اجتماعية على وجود الأبوين، وذلك بهدف تنشئة الأطفال، ورغم أن الكثير من الأسر قد لا تنجب الأطفال لأسباب متعددة، إلا أن افتراض تنشئة الأطفال يبقى مضمراً في جميع الأسر، فقد يؤجل الإنجاب لأسباب اقتصادية، وقد لا ينجح الزوجان بالإنجاب لأسباب صحية، أو حتى لغير ذلك من الأسباب، إلا ان الأصل في الأسرة ليس الرباط الجنسي وحده، بل فكرة إنجاب وتنشئة جيل جديد، فالأسرة هي "**جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب الأطفال ورعايتهم، ... [وهي] تقوم على معيشة الزوجين معاً وهما يكونان معاً مع أطفالهما وحدة متميزة**"[1]. وبالتالي فالرباط العاطفي ليس وحده الذي يلازم هذه المؤسسة الاجتماعية، بل واجب الرعاية المتبادلة بين الزوجين من وجه أول، وبين الأبوين وأطفالهما من وجه ثانٍ، وأحد المهام الرئيسة للأسرة هو إعالة أفرادها، إذ أن الصورة التي تتخذها الأسرة المعاصرة هي عمل الوالدين، ومساهمتهما المشتركة في تأمين متطلبات الحياة، وتقسيم العمل في داخل المنزل إلى حد كبير، وفي الوقت الذي توجد فيه الكثير من الأسر العربية التي تحتفظ بالشكل التقليدي من تقسيم المهام حيث تلزم المرأة منزلها وينطلق الرجل إلى العمل، فإن نموذج الأسرة العربية يتجه أكثر فأكثر إلى صورة الأسرة النووية التي تحاكي تلك الموجودة في المجتمع الصناعي الغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الكثير والكثير من الاختلافات النابعة من التفاوت الكبير والهائل في العلاقات الاقتصادية، وبينما حققت الدولة الرأسمالية الغربية نموذجاً صناعياً متطوراً، ظلت المجتمعات العربية بعيدة عن العلاقات الصناعية، وظلت هذه المجتمعات متشبعة بقيم العلاقات الزراعية التي تشوب الأسرية في هذه المجتمعات، والتي وجدت طريقها إلى مجتمع المدينة، حيث بقي الترابط الأسري الممتد ليعوض عن العائلة الكبيرة والممتدة في المجتمع الزراعي.

[1] **عبد الفتاح، تركي موسى: البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، د.ت، ص 16.**

وتعد قدرة الأسرة على نقل العادات والتقاليد مسالة على قدر كبير من الأهمية، فهي في واقع الأمر على علاقة بوظيفة الأسرة نفسها، وهي ما يحدد البعد الوظيفي للأسرة في المجتمع وما هو الدور الذي تقوم به في دفع المجتمع إلى الأمام أو ربطه بنزعة محافظة، فالنزعة الثقافية للمجتمع تتحدد إلى حد كبير اعتماداً على الدور الثقافي للأسرة في نقل العادات والتقاليد، فأعضاء الأسرة "**غالباً يشتركون مع بعضهم في عادات عامة ويتفاعلون مع بعضهم تبعاً للأدوار الاجتماعية المحددة لهم من قبل المجتمع**"[2].

تعد الأسرة تلك المؤسسة الأكثر محورية وطبيعية في المجتمع، فهي تتميز عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية بكونها لصيقة بالطبيعة البشرية، فكل المجتمعات تمتلك شكلاً خاصا من الأسرة، ورغم أن الحداثة والعولمة قد جعلت شكل الأسرة بين مجتمعات وحضارات مختلفة يبدو متشابهاً إلا أن لكل حضارة منظورها الخاص عن الأسرة ودورها الاجتماعي، بهذا المعنى تشكل الأسرة جماعة كونية، فهي موجودة في كل مجتمع، ولكنها بالمقابل تظهر بأشكال عديدة ومتنوعة، أشهرها الأسرة النواة التي تتكون من الأب والأم والأبناء، ومن ثمّ الأسرة الممتدة والتي تتكون من أسرتين نواتين أو أكثر وقد يسمى بالأسرة المركبة، ويبقى هناك نوع ثالث هو ذاك الذي يعتمد على أسرتين نواتيين مرتبطتين بعضهما ببعض.[3]

إن من طبيعة الأسرة في المجتمعات المعاصرة –وخصوصاً المجتمعات العربية– أن تقوم بتمرير ثقافة المجتمع وتقاليده للأجيال اللاحقة، وبغير ذلك لا تكون وضعية الفرد في المجتمع وعلاقته بغيره من شركائه الاجتماعيين صحيّة، فعملية التواصل بين الأفراد في المجتمع تقوم في واقع الأمر على خلفية من الثقافة المشتركة، وهو ما يشكل واحداً من الوظائف الشديدة الأهمية للأسرة، وفي المجتمع العربي تكون مثل هذه الوظيفة شديدة القوة إلى الدرجة الذي قد تطغى فيه على وظائف أخرى للأسرة، وبينما يكون من الضروري أن توفر الأسرة نوعاً من التجدد الثقافي للمجتمع عندما تمرر ثقافته إلى الجيل الجديد، فإن هذا التجدد أو لنقل الهامش المعرفي النقدي يكون في أدنى حدوده لدى الأسرة العربية، وبالمقابل لا يكون من الصحي الحديث عن أسرة تنبذ التقاليد، في الواقع فإن الحديث عن قيام الأسرة بتنشئة الجيل على رفض التقاليد لهو أمر منافٍ لطبيعة الأسرة ومهماتها التربوية، فأول هذه المهمات غرس روح الانتماء والهوية الاجتماعية في الطفل، إذ تعمل التنشئة السوية على إكساب الفرد ثقافة من سبقه، واختفاء النواحي المختلفة للثقافة التقليدية وعدم انتقالها من جيل إلى جيل يعد فشلاً في جزء من أجزاء التنشئة، وفي حال كانت نقاط الفشل كثيرة فإن التنشئة لن تكون قد قامت بوظيفتها الثقافية.[4]

تضطلع الأسرة العربية بدور حاسم من خلال وظيفتها الثقافية في الربط بين الأجيال، فالأسرة العربية سواء أكانت نووية أم ممتدة تميل للحفاظ على علاقات متماسكة وقوية بين الأجداد والأحفاد، وفي الواقع فإن الأسرة العربية –والسورية خصوصاً– تميل لتطبيع الأحفاد على ثقافة تقليدية، كما أنها تميل إلى طبع الممارسات المادية بطابع ثقافي ومعنوي، بحيث تؤدي قوة الأبوين المادية وإمساكهما بشؤون المعيشة إلى إجبار الأبناء على التطبع الثقافي، تبدو هذه الأمور في ممارسات بسيطة وعفوية في غالب الأمر، مثل اصطفاف الأبناء في طابور لأخذ العيدية من الأب، فنجد في هذه الحالة الاعتيادية أن الابن الأكبر غالباً ما يأخذ قدراً أكبر من المال، وفي الواقع فإن هذه الممارسة تجسد تراتبية السلطة في العائلة، وهنالك الكثير من الممارسات الاعتيادية التي يعمل من خلالها الآباء على التطبيع الثقافي، وفي واقع

[2] عبد الحميد، محمود سعد: المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص 171.

[3] الأحمر، احمد سالم: علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص 16، بتصرف.

[4] الشربيني، زكريا ويسرية صادق: تنشئة الطفل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 62، بتصرف.

الحال فإن آليات التنشئة الثقافية في الأسرة ترتكز على نزعة التقليد لدى الطفل، وفي الأسرة العربية والسورية تتعزز آليات التنشئة الاجتماعية والثقافية اعتماداً على التقليد، ، ففي التقليد كآلية تعلم، يتوحد الطفل مع المثال، فتطابق استجاباته مع استجابات شخص آخر يتخذ مثالاً أو نموذجاً، في حين يتطور مثل هذا السلوك إلى لعب الأدوار، وبينما يلعب الآباء أدواراً اجتماعية، يتعلم الأولاد أن هناك قوالب سلوكية جاهزة مكونة من اتجاهات وقيم وبناءات معرفية تتصل بوظيفة الدور نفسه.[5]

إن علاقة الطفل بأبويه في عملية التنشئة تكوّن نوعاً من التراتبية في السلطة الاجتماعية، وهي ترتكز في الواقع على شعور الطفل بمكانة أبويه الاجتماعية وشعوره بأنهما الأشخاص الموثوقين لديه، ولكن هذا لا يعني بأي حال بأن علاقة التنشئة بين الطفل والأبوين هي علاقة باتجاه واحد حيث يكون الطفل في وضعية سلبية، أي يكون المتلقي وحسب، بل إن الطبيعي في هذه العلاقة أن تنشأ لدى الطفل عمليات عقلية وملكات نقدية، وأن تتطور مهارات التواصل في إطار ذلك، وعلى هذا فالتواصل بين الأبوين والطفل هو مركز عملية التنشئة، "**إن الحوار بين أفراد الأسرة ينمي ملكات الطفل الفكرية والعقلية والانفعالية. فالحوار هو العملية التي ينتقل بها العقل الإنساني من حالة السكون إلى حالات النشاط التي تدفع به إلى النماء والتطور**"[6].

تواجه الأسر العربية عموماً والسورية خصوصاً عدم وضوح في وظائفها الاجتماعية، وربما ينبع هذا الأمر من عدم وجود نقلة حقيقية في التركيب الثقافي العربي، ذلك أن الثقافة العربية المعاصرة هي في واقع الأمر خليط من الأفكار التقليدية التي انتقلت من جيل إلى جيل عبر الثقافة الشفاهية والفكر الديني التقليدي والعادات الاجتماعية المحافظة، والأفكار الحديثة الوافدة من الغرب وتحديداً أوروبا انطلاقاً من القرن التاسع عشر، بينما ظلت التنمية الاقتصادية والبنية التحتية تلاحق المستجدات الاستهلاكية بما ينسجم مع روح العصر والتطورات التقنية في العالم الغربي دون القدرة على مجاراتها من حيث التصنيع، وبالتالي ظل المجتمع العربي غير قادر على هضم أفكار الحداثة الآتية من بيئة المجتمع الصناعي في أوروبا، كما أضحت الأفكار التقليدية المحافظة قاصرة عن مجاراة التطورات الاجتماعية التي أصابت المجتمع العربي، ولهذا تحديداً يبدو أن الأسرة العربية والسورية لم تكوّن صورة واضحة عن التنشئة الاجتماعية ووظيفتها في إطار مؤسسات المجتمع العربي، وهكذا تتسم الأسرة العربية والسورية خصوصاً بعدم وضوح أساليبها التربوية والفوضوية وغياب الوعي، فالأسرة السورية تعتمد على نظام التقليد الثقافي الموروث عن الفكر العربي القروسطي، وهو ما يوسع التنشئة على أساس نزعة الطفل للتقليد، وهو ما يطيح بأنماط المعرفة والتنشئة الاجتماعية الأخرى التي يفترض فيها تنمية ملكات الطفل الأخرى، بالمقابل نجد أن الحداثة المفترضة في المجتمع العربي تؤدي لدخول أساليب تربوية جديدة تتسم بالسطحية وانعدام العمق الثقافي، لأنها ببساطة نابعة من خلفية نظرية وليست من واقع البيئة الثقافية للمجتمع العربي، ولهذا هي غالباً تفتقد الفعالية في التأثير الاجتماعي على الطفل، يوضح جودت عطوي أن المشكلة تكمن في أن الكثير من الأسر تمارس عملية التنشئة بطريقة عشوائية، ويتراوح أسلوبها في التنشئة ما بين التقبل والتفهم وبين الرفض والإهمال، وأحياناً اللامبالاة، وصولاً إلى العنف الأسري، وهو ما لا يخدم علاقة الأسرة بالمدرسة.[7]

هذه الصورة المشوهة للأسرة العربية والسورية عن وظيفتها الاجتماعية لا تعني بالضرورة فشلاً في وظيفتها الاجتماعية العامة، فالمجتمع العربي تعرض طوال تاريخه للكثير من الاضطرابات سواء أكانت ذات منشأ سياسي أم اقتصادي أو

---

[5] المرجع السابق، ص 34، بتصرف.

[6] وطفة، علي وعلي جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسي- بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية، د.ن، الكويت، 2003، ص 125.

[7] عطوي، جودت: الإدارة المدرسية الحديثة، دار الثقافة للنشر، عمان، ط8، 2014، ص 169، بتصرف

تحت أي ظرف تاريخي، والمشكلات التي واجهت هذه المجتمعات العربية المختلفة في مختلف الأقطار أدت في النهاية إلى تعزيز دور العائلة في ضمان امن أفرادها الاقتصادي والاجتماعي، كل ذلك أدى في المحصلة إلى عدم ظهور أسرة نواتية كاملة الاستقلالية، فالأسر العربية ما زالت تترابط وفق صورة الأسرة الممتدة أو العائلة بمعناها الواسع، "**على ان ما يميز الأسرة النواتية عربياً هو حفاظها على شبكة من العلاقات مع أسر الأصل والأقارب. فهي تستفيد من مساندتهم المادية والمعنوية، وتبادل الخدمات معهم. كما إن أسر الأصل لا زالت تمارس الكثير من النفوذ على الأسرة النواتية، في قراراتها الكبرى، كما تتدخل في حل العديد من المشكلات الزوجية والحياتية**".[8]

هذه الصورة المعقدة والمضطربة للأسرة العربية وظيفياً وثقافياً تعود فيما يبدو إلى جذور نشأة الحداثة العربية وظروفها التاريخية، حيث لم يستطع المجتمع العربي تكوين الحوامل الاقتصادية والاجتماعية للحداثة، فظلت الحداثة الثقافية وقيمها حبيسة أفكار النخبة الثقافية، ولكن التطورات الخدمية والاقتصادية اللاحقة سمحت لبعض قيم الحداثة الثقافية في التحقق على أرض الواقع الاجتماعي، ولكن ليس بالعمق الذي تحققت فيه في السياق الأصلي، مثل القيم الثقافية للأسرة النواتية، فنجد أن الاستقلالية الاجتماعية للأسرة النواة في المجتمع الأوروبي متحققة بشكل كامل مقارنة باستقلالية تكاد تكون في كثير من الحالات شكلية في المجتمع العربي، والعامل الاقتصادي وحده كافٍ لتبرير معظمها.

ثانياً: أزمة المجتمع العربي في القرن التاسع عشر:

دخل المجتمع العربي في بلاد الشام والعراق ومصر وشبه الجزيرة العربية حالة حادّة من الصراع السياسي والاجتماعي مع نهاية القرن الثامن عشر ليستمر طوال القرن التاسع عشر وصلاً لبدايات القرن العشرين، فبينما ركنت مصر لحكم سلالة محمد علي فإنها ظلت في حالة صراع سياسي مع المركز في الآستانة، وبينما كانت القاهرة تهادن الآستانة تارة فإنها غالباً ما تدخل معها في صراع على النفوذ الثقافي والاجتماعي والديني والسياسية، وترجم مثل هذا الصراع بين النخب السياسية والدينية في القاهرة إضافة لتأثير عموم الشعب وبروز قوة الجيش في التأثير الاجتماعي والسياسية في مصر إضافة لدخول التأثير السياسي والاجتماعية والثقافي من قبل البريطانيين والفرنسيين، في نفس الوقت ظلت بلاد الشام والعراق تحت سطوة العثمانيين، الذين تآكلت دولتهم كنتيجة مباشرة للتحولات الدولية في طرق التجارة، وبروز النفوذ البحري الأوروبي، إضافة لنهوض أوروبا في مقابل تآكل بنى الدولة العثمانية، ولكن العثمانيين اتبعوا سياسة الحكم عن طريق الزعامات المحلية، ليس من خلال إقامة نظام سياسي شعبي، بل على العكس من خلال إرساء مجموعة من الحكام الإقطاعيين الذين مثلوا العثمانيين وأدخلوا شرائح المجتمع الفقيرة في صراع استغلالي، وهو ما أدى في بعض المناطق إلى تقسيم حاد وظهور نزاعات أهلية شديدة الخطورة كما ظهر بجلاء في أحداث جبل لبنان، وقد رافق ذلك احتدام النزاعات القبلية في شبه الجزيرة العربية على خلفية التدهور الاقتصادي وتدهور قوة مؤسسات الدولة العثمانية في المنطقة ولبعدها عن المركز، وبالتالي اقتصر نفوذ العثمانيين في تلك المناطق على ما يبدو على الأماكن المقدسة، في الوقت الذي انتشرت فيه الحركة الوهابية واجتاحت الصحراء العربية.

إن هذه التركيبة الاجتماعية جعلت من المجتمع العربي مجتمعاً مكوناً من عصبيات اجتماعية، وزعامات محلية، في مقابل ذوبان الفرد وتقهقر الحرية الفردية والاجتماعية وانعدام السياسية منها، هذه الطبقة التي كانت تحكم المجتمع في المشرق شكلت وسيلة لاتصال السلطة العثمانية بالعامة من الناس، وشكلت وسيلة لبسط السلطة عن طريق الزعماء المحليين الذين قدموا اعترافهم بسلطة السلطان العثماني في الآستانة، ورغم أن هذه الطريقة كانت ناجحة في النصف الأول من حكم حياة السلطنة، إلا أنها اتسمت بعدة نقاط ضعف برزت في أواخر عهدها، فالولاة كانوا قادرين على نسج

[8] **حجازي، مصطفى: الأسرة وصحتها النفسية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2015، ص 15.**

علاقاتهم الخاصة بالزعماء المحليين وهو ما قد يتيح لهم الاستقلال بالمناطق التي يحكمونها، كما أن الزعماء المحليين قد شكلوا طبقة قوية سمحت لهم بانتزاع المزيد من المصالح والامتيازات في فترات عديدة من تاريخ السلطنة العثمانية، وهو ما انعكس جواً من انعدام الثقة بين المركز والولاة طوال فترة الإمبراطورية العثمانية، وقد كان الحاكم والموظفون المكلفون بإدارة الأقضية وجباة الضرائب وقضاة الشرع يوفدون من الآستانة لسنة واحدة مبدئياً، لمنعهم من إلقاء جذور محلية لهم أو اكتساب أتباع محليين، وبالمقابل فلم يمض زمن طويل حتى مالت كفة الميزان إلى ترجيح العناصر المحلية على العناصر المركزية في الولايات البعيدة. كما حدث في شمال إفريقية".[9]

وقد تعرضت مجتمعات المشرق العربي لجملة من الأحداث التي أدت إلى التغير الاجتماعي في المشرق، وهو ما أدى إلى التأثير على المجتمع العربي تأثيراً شديداً وقادته إلى تحولات جذرية، ومن أبرز هذه الاحداث الأوبئة والنزاعات الأهلية، وصولاً إلى الثورات الداخلية، والتغيرات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية، وأول ما يبرز على الساحة العثمانية هو الظهور المتتابع لمرض الطاعون في بلاد الشام في القرن التاسع عشر، ففي عام 1814 ضرب مرض الطاعون مدينة حماه، حيث توفي ما بين أربعمائة إلى خمسمائة إنسان. ثم انتقل إلى منطقة عكار، ومنها إلى طرابلس والميناء، ووصل إلى جبل لبنان وصيدا ودمشق وعكا. وفي عام 1827 ضرب الطاعون مجدداً تلك المناطق وظهر إلى جانبه الجراد. ولكن أهمية هذا العامل، أي الأمراض والأوبئة والجراد والجفاف ... أن آثاره المدمرة أصابت المناطق الزراعية وقد أدت بالتالي إلى ضرب الإنتاج الزراعي ودفع سكان الأرياف إلى الهجرة...[10]

إن مثل هذه الأحداث إضافة إلى التقسيم الطبقي الحاد في مجتمعات المشرق العربي، والإدارة الضعيفة من قبل الآستانة، وترسخ الزعامات الطائفية والقبلية، أدت جميعها إلى إشعال النزاعات الأهلية الدموية والنزوح الحاد من الأرياف إلى المدن، مما أدى إلى ضرب الإنتاج الزراعي، وهو ما أدى إلى مزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي، وقد ظهرت مجموعة من الصدامات الدموية في بلاد الشام كصدامات مناطق جبل عامل عام (1830) وجبل لبنان عام (1845) وحلب عام (1850) وصولاً للصدامات الطائفية واسعة النطاق التي ابتدأت في المتن عام (1859) وامتدت إلى دمشق عام (1860). [11]

إن الصراعات والأزمات الاقتصادية الحادة إضافة لعنف العثمانيين كلها عوامل أدت إلى موجات حادّة من الهجرة نحو الأمريكيتين وشرق أفريقيا، وقد بلغت الهجرات شكلاً حاداً أدى فيما يبدو إلى مزيد من تراجع الحالة الاقتصادية لبلاد الشام نظراً لانخفاض اليد العاملة، فقد بلغت الهجرة أرقاماً كبيرة بحيث أدى الامر إلى نمو بعض المدن التي تشكل محطة للمهاجرين (كبيروت)، واضمحلال بعد المدن والقرى نتيجة تفرغها من السكان، يشير تقرير القنصل دو سيرسي (Le Comte de Sercey) في 26 شباط 1903 عن الهجرة اللبنانية إلى أن المتصرفية البالغ سكانها قرابة الأربعمائة ألف نسمة فقدت منهم ثمانين ألفاً في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أي منذ إعلان ولاية بيروت. كما هاجرت أعداد كبيرة من السكان إلى القارة الأمريكية، ومعظمهم إلى الولايات المتحدة. وبلغت أرقام الهجرة السنوية ثمانية آلاف مهاجر عام 1899... عن بعض المقاطعات التابعة لولاية بيروت، ولاسيما حمص وصافيتا وطرابلس ومرجعيون، ومن أقضية ولاية دمشق بالإضافة إلى جميع أقضية المتصرفية.[12]

---

[9] حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798-1939)، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار، بيروت، د.ت، ص 48.

[10] ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990)، دار الآداب، بيروت، 1990، ص 137.

[11] المرجع السابق، ص 140-144.

[12] المرجع السابق، ص 147- 148.

لقد قادت حالة الإهمال التي سببها وجود الاحتلال العثماني إلى انعدام التنمية الاقتصادية مما جعل الأفراد يبحثون عن مناطق جديدة كلياً عن مواطنهم الأصلية، فقد كان انعدام الأفق والمجهول هو ما ينتظر أبناء الأرياف الفقيرة الجائعة، ولم تكن المغامر بالسفر نحو بلاد غريبة أكثر خطورة من البقاء في ظروف صعبة سببها الحرب والتمزق الاجتماعي والممارسات الوحشية التي قام بها العثمانيون، وسهولة الحركية السكانية دفعت بأعداد كبيرة من الناس إلى تغيير مناطق سكنهم الأصلية، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة. ولذلك عرفت مدن الشرق العربي، ولاسيما بيروت وحلب بالإضافة إلى متصرفية جبل لبنان، مختلف أشكال الهجرات بحيث أصبحت عائلاتها مزيجاً من سكانها المحليين ومن أعداد كبيرة من الأسر الوافدة.[13]

في ظل تلك الظروف التاريخية الحادة والصعبة جاءت أفكار الحداثة العربية ليس نتيجة للتطور الاجتماعي الطبيعي، وليس نتيجة حركة إنتاج ثقافي طبيعية، بل نتيجة لاحتكاك الغرب بالشرق، فقد كان اطلاع العرب الأول على هذه الأفكار نتيجة حملة نابليون بونابارت على مصر، وبالتالي اقترنت معرفة العرب الأولية للحداثة بالغزو الأوروبي، ويبدو ان موقف العرب الثقافي من الحداثة ظل يستدعي إرث الغزو الأوروبي، وربما يكون هذا أحد العوائق الثقافية لهضم العرب لقيم الحداثة ومعانيها، ففي واقع الأمر لم تأتِ الحداثة نتيجة تطور المجتمع العربي بل كنتيجة لتخلفهم، أي أن الحداثة اقتحمت حياة العرب الاجتماعية نتيجة ضعف بناهم الاجتماعية وتخلف الحوامل الاقتصادية، وهو ما سمح لحضارة الغرب المتقدمة في إقحام قيمها الثقافية في صلب التطور التاريخي للمجتمع العربي، "**أما المسلمون، أتراكاً كانوا أم عرباً، فقد بدا لهم إمكان استيلاء أوروبا على دفة الحكم تهديداً لكيان مجتمعهم. إذ كانوا يعتقدون أن لإحدى خصائص الأمة كونها مجتمعاً سياسياً يعبر عن نفسه في جميع مظاهر الحياة السياسية، وأن هذا المجتمع إنما يزول بفقدان السلطة والسيادة. لذلك شغلت قضية الانحطاط الداخلي عقولهم دوماً. أما الآن، فقد اقترنت بها قضية جديدة، هي قضية البقاء**".[14]

ورغم أن الموقف العام من الحداثة في القرن التاسع عشر كان هو موقف المحافظة في وجه تيار ضعيف للتقدم، إلا أن الأمر كان مختلفاً لدرجة كبيرة على مستوى النخب السياسية العربية، فقد كان احتدام الصراع الطبقي والقبلي وحتى الطائفي المذهبي تحت ضغط السياسة العثمانية فرصة ذهبية لدخول الأوروبيين على خط التأثير السياسي في المجتمع العربي، فقد عقدوا تحالفات وضموا أتباع، وقاموا ببناء علاقات وطيدة بالكثير من الجماعات والمجتمعات المحلية، فقد كانت مرحلة القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين كافية لتشكيل قوى طبقية داخل الوطن العربي، ولاسيما زعماء البدو، وتجار المدن، وكبار الملاكين، وأعيان الريف، وهي القوى التي ارتبطت تبعياً بالسر والعلن، بالاحتكارات الرأسمالية العالمية، وبالتالي كان نتيجة ذلك أن أكتسب المشروع الأوروبي ركائز محلية لا يمكن تجاهلها إبان البحث عن الجذور العميقة لولادة الدولة العربية المعاصرة.[15]

ثالثاً: نشأة النموذج الثقافي للأسرة العربية المعاصرة

وفي خضم هذا الوقائع السياسية والتغيرات الثقافية والتاريخية الحادّة تبلورت المؤسسات الاجتماعية في المشرق العربي، والتي لعبت الدور الأساس في علاقة الدولة العثمانية بالرعية، وقد كانت مثل هذه المؤسسات تقليدية تمثل السلطة المحلية والطبيعة القبلية والعائلية التي يتسم بها المجتمع العربي، ففي ظل السلطة العثمانية التي اتسمت بأشد أشكال

---

[13] المرجع السابق، ص 136.

[14] حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[15] ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840-1990)، مرجع سبق ذكره، ص 94- 95.

المركزية، وبسبب اتساع الإمبراطورية وعدم قدرة السلطة العثمانية على بسط نفوذها على سائر أرجاء الإمبراطورية، في ظل هذا كله ازدهرت المؤسسات الاجتماعية المحلية التي اتسمت بطابع أولي وبدائي، ونحن نعني هنا القبيلة والعشيرة والعائلة الممتدة، وذلك في مقابل ازدهار الطبقية المنهجية في أوروبا، وتبلور الطبقة الوسطى، وهو ما أتاح للثقافة الأوروبية أن تجد حاملها الثقافي، وعلى العكس من ذلك اتسم التقسيم الطبقي في مجتمع الدولة العثمانية بالتفاوت الشديد، ففي ذلك الوقت اقتصر المجتمع على طبقتين، الأولى شديدة الغنى محصورة في عدد قليل جداً من الناس، في مقابل طبقة الفقراء وهم الأغلبية الساحقة من الناس، وبين هذا وذاك يشكل الميسورون حالاتٍ استثنائية، وغالباً هم موظفون في خدمة الطبقة الغنية والنبيلة، وهو ما جعل الفرد يذوب في كيانات اجتماعية جمعية صغيرة، تنضوي تحت عباءة زعامات محلية، فقد شكلت القرية مثلاً وحدة اجتماعية مسؤولة بمجموعها عن تأدية الضرائب وعن جرائم أعضائها. وكان يعترف رسمياً بشيخ القرية. كذلك كان يعترف رسمياً أيضاً برؤساء القبائل البدوية، أو على الأقل برؤساء تلك القبائل التي كانت على قربٍ كافٍ من الأماكن الحضرية. وكان الشيوخ ينصبون رسمياً أيضاً، ويقلدون ألبسة شرفية، ويمدون بالمساعدات المالية ليتركوا قوافل الحجاج أو التجار تمر بأمان. لكن الدولة كانت تقوم، عند الاقتضاء، بغارات تأديبية عليهم أو تحرض فئة أو قبيلة ضد أخرى.[16]

ورغم أن هذه المنظومة الاجتماعية قد صمدت حتى القرن التاسع عشر، إلا أنها أدت فيما أدت إليه إلى انغلاق المجتمع في المشرق العربي على التغيرات الثقافية والصناعية التي حدثت في أوروبا، وهو ما جعل العقلية العربية عقلية تقليدية تبتعد عما هو جديد وغير مألوف، فالتركيبات الاجتماعية في المشرق كانت تقليدية جداً وبدائية وقد تمثلت بالعائلة والقبيلة والعشيرة والقرية، وزعماء المدن والاحياء ... إلخ، وفي هذه الأثناء كانت أوروبا تطور صناعتها، وثقافتها، وتستكشف طرق التجارة الجديدة، وبالمحصلة تعرضت الإمبراطورية لأزمة اقتصادية تجمعت عناصرها عبر زمن طويل. ، كانت الإدارة الفاسدة سبباً فيها، إلا أن السبب الأكثر خطورة كان خارجياً، يعود إلى توسع أوروبا الجغرافي شرقاً وغرباً. فالمراكز التجارية الأوروبية المنشأة على ضفاف المحيط الهندي كانت قد فككت الخطوط التجارية التقليدية بين الإمبراطورية والعالم الخارجي في آسيا وأوروبا معاً. وكان لاكتشاف أمريكا تأثيراً أشد من ذلك، إذ أدى إلى تحويل الذهب والفضة إلى بلدان البحر المتوسط، وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار، مما زعزع مالية الدولة وأنزل الضرر بالطبقات المنتجة.[17]

مثل هذه الأوضاع أدت فيما أدت إليه إلى نشوء نموذج خاص للأسرة العربية، وبينما كانت الأسرة الممتدة هي نموذج الأسرة في العصر القروسطي فإن مشكلات الحقبة العثمانية والتحديات الحادة فيها أجبرت المجتمع العربي على إعادة انتاج هذا النموذج، وفي واقع الحال فإن الأسرة النووية قد تأخر ظهورها حتى بدايات القرن العشرين ولم تتبلور بشكل جدي حتى ستينات القرن العشرين، والدافع الأساسي لبقاء الأسرة الممتدة هو اضطرار أفراد المجتمع إلى ما يؤمن لهم حياتهم ويضمنها، وقد لعبت الأسر الممتدة دوراً مهماً في بلورة نوع من الخلفية الاجتماعية الآمنة التي تساعد الفرد على ضمان نوع من الحد الأدنى من الطمأنينة في حالات الأزمات، وحتى مع ظهور الأسرة النواة في المجتمع العربي لم ينجح الأخير في تحقيق استقلالية الأسرة النواة، إذ ظلت الأسرة النواة مرتبطة أشد الارتباط بالأسرة الأصل، بل معتمدة عليها في كثير من الحالات، وما عزز هذه الحالة هو التاريخ الطويل من الانعزالية الثقافية في الحقبة العثمانية، فقد نشأ نموذج الأسرة العربية المعاصر في مجتمع الدولة العثمانية المعزول، حيث كانت المجتمعات المحلية منعزلة عن

[16] حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[17] المرجع السابق، ص 53.

بعضها البعض إلى حد ما، وكانت التجمعات السكانية تميل إلى أن تكون من دين أو مذهب واحد أو حتى قبيلة واحدة، وهي حالة طبيعية في العصر العثماني إذا أخذنا بعين الاعتبار السياسة العثمانية في تقسيم المجتمع، وبالتالي أضحت الأسرة العربية في نشأتها المعاصرة بعيدة كل البعد عن الاستقلالية الثقافية لكونها تعتمد على بيئتها الضيقة في استمرارها خصوصاً مع الضعف التاريخي لمؤسسات المجتمع الأخرى، ولذا كان امتدادها أو ارتباطها بغيرها من الأسر عضوياً ضرورة ملحة، وهو ما يستمر إلى يومنا هذا.

لقد عاشت السلطنة العثمانية طوال القرنين الأخيرين من تاريخها حالة عميقة من الركود، جعل فيها كل جديد منبوذاً ومستهجناً على المستوى الثقافي، في حين ترسخت العلاقات الاقتصادية القديمة الموروثة من العصور الوسطى، واستمرت التجارة والمهنة متوارثة على أساس العائلة، في حين توسعت الملكيات الإقطاعية بما منع أي أثر للفرد القادم من عموم الشعب من التأثير في الاقتصاد، ويمكن ملاحظة الملكية العقارية الواسعة للأوقاف الدينية، الإسلامية والمسيحية في بلاد الشام، والتي تراكمت فشكلت ملكيات واسعة، وقاربت هذه الملكيات على سبيل المثال ربع مساحة جبل لبنان في عهد المتصرفية. فإذا كان الوقف الإسلامي استمراراً طبيعياً لتقاليد الإقطاع الإسلامي فإن الأوقاف المسيحية، قد استفادت إلى حد بعيد من قوانين الشرع الإسلامي، ومن الإرث الفيودالي الغربي زمن الحروب الصليبية في المشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر...[18]

إن الركود الذي عاشته السلطنة العثمانية والأقاليم العربية التي كانت تحت احتلالها أدى إلى إبطاء وتيرة التغير الاجتماعي، فقد تأخرت الحداثة الاجتماعية في الظهور بالترافق مع تخلف الحوامل الاقتصادية، وحالة الوهن الاقتصادي والمؤسساتي التي أصابت بلاد الشام والعراق، وربما كانت مصر استثناء محدوداً في هذا الإطار، ولكن الوضع أثر أشد الأثر على نموذج الأسرة العربية الثقافي، ففي وجه الأزمات والغزو الأوروبية والاستغلال والترهيب العثماني لم يكن للمجتمعات العربية إلا ان تعزز تقاليدها وتراثها وتتمسك بالبعد الديني للشعور الجمعي في وجه المصاعب، وهو ما انعكس بشدة على دور الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، فعززت الأسرة العربية النموذج القروسطي للتنشئة على أساس التقليد، وتعززت ثقافة التقليد والاتباعية، بينما تراجعت الأدوار المعرفية الأخرى، وقد انعكس ذلك على دور الأسرة الاقتصادي، فترسخت أيضاً المهنة على أساس الوراثة، وتخصصت الكثير من الأسر في بعض المهن، وبالتالي أصبح النموذج الاقتصادي قائماً على دور الأسر في العمل، في حين لم يقيض للمؤسسات أو الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الظهور إلا في وقت متأخر جداً من تاريخ المجتمع العربي أي مع أواسط القرن العشرين، وقبل ذلك كان الاقتصاد بغالبيته الساحقة وفي مجمل القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية اقتصاداً عائلياً بامتياز، وبالتالي توسع دور العائلة قسراً إلى أوسع مما يفترض في الحالة الطبيعية، ومازالت أبعاد ذلك في العائلة العربية المعاصرة، ويتجلى ذلك في انعدام استقلالية الأفراد الاقتصادية في العائلة العربية، وتعقيد نظام الإرث، وتعزز نموذج الأسرة المعيلة حتى بالنسبة لأفراد بلغوا سن الرشد، وبالتالي أصبحت الإعالة واحدة من الوظائف التي تضخمت في الأسرة العربية، ويفترض البحث أن ذلك جاء كنتيجة واستمرارية لتضخم الدور الاقتصادي للأسرة في حقبة النهضة العربية.

لقد أدى التدهور الأمني في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر إلى تقهقر خطوط التجارة البرية الداخلية في السلطنة العثمانية، وهذا الامر شمل بلاد الشام والعراق، وهو ما أدى إلى انصراف التجار الأوروبيين عن استخدام الأراضي العثمانية وانصرافهم إلى تجارة البحر تجنباً لدخول السلطنة، وهو ما أدى إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والانعزالية

[18] **ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840–1990)، مرجع سبق ذكره، ص 202.**

في المجتمعات المحلية في هذه المناطق، لكن الأمر قد سار على نحو مختلف بالنسبة لبعض الجماعات المحلية التي استطاعت أن تنقل التجارة إلى أيديها لتعويض غياب الأوروبيين، يشير حوراني في هذا الصدد إلى أن دور جاليات التجار الأوروبية في المدن العثمانية قد تقهقر، وذلك لصعوبة التجارة في المناطق غير الآمنة من جهة، ولقدرتها على تحقيق أرباحاً أوفر في بلدان أخرى من جهة ثانية. فأخذت التجارة تنتقل إلى أيدي المسيحيين واليهود الشرقيين بفضل الحماية القنصلية لهم، كما بفضل معرفتهم اللغات والأساليب التجارية الأوروبية. فتمكنوا من بناء شبكة تجارية تربط بمراكز التجارة العالمية. فنشأ عن ذلك فئة جديدة على معرفة مباشرة بالحياة الأوروبية، فكانت أول فئة في الشرق الأدنى أتقنت الأساليب الحديثة للتجارة والشؤون المالية.[19]

كان لذلك أشد الأثر في نشوء الأقلية ذات الدور الاقتصادي، وخصوصاً في الأماكن التي تمتعت بنوع من الحكم الذاتي في الدولة العثمانية، وبالتالي نشأت الأسرة ذات الهوية الدينية أو المذهبية أو المحلية التي تتمتع بدور الاقتصادي، وهذا النموذج الثقافي ما زال موجوداً في بلاد الشام بشكل واسع، فنجد مثلاً الأسرة التي تختص بالتجارة او بالذهب، كما تنتشر في بيئات مختلفة مهن محددة، أي أن المهنة تتطور تبعاً لبيئات محلية.

على أن العديد من الخصائص التي تمتاز بها الأسرة العربية تعود في واقع الحال إلى نشأتها الخاصة في الحداثة، فبعض الوظائف تضخمت على حساب وظائف أخرى، في حين كانت أساليب التنشئة ملازمة للواقع الخاص للمجتمع العربي، فالأسرة العربية المعاصرة التي نشأت في واقع صراعي عنيف في القرن التاسع عشر لم تتسم بالحداثة الكافية لتحقق انتقالاً كاملاً نحو أسرة المجتمع الحديث، بل ما حدث هو ضعف المؤسسات الاجتماعية العربية الأخرى وإجبار الأسرة على توسيع دورها الاجتماعي، وبالتالي تعززت السمة العائلية للمجتمع التي ورثها المجتمع العربي عن حقبة العصر الوسيط، وتعد سلطوية الوالدين واحدة من الأسس والسمات التي امتازت وتمتاز بها الأسرة العربية، وفي الواقع فإن هذه الخاصية المركزية في جملة الخصائص التي تميز الأسرة العربية، فالطفل أو الفرد يعد مسبقاً لدور اجتماعي يلبي رغبات الوالدين، وبالتالي يكون قيام الفرد بدوره الاجتماعي المنشود استجابة لسلطة الاهل، "**فقد دلت الدراسات التي أجريت في العالم العربي، ان اهم أهداف التنشئة في الثقافة العربية هي تطبيع الطفل بحيث ينصاع لتوقعات الكبار منه وغالباً ما يتم ذلك من خلال التسلط او الرعاية الزائدة، يتساوى في ذلك الذين يعيشون في الريف أو الحضر، وفي الفئات الأكثر حظاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والفئات الأقل حظاً. مثل هذه الأبعاد تؤدي على بناء شخصيات جامدة متسلطة، ولا تساعد على تدعيم صفات مثل الانطلاق والاستقلالية والمبادأة العمل الإيجابي المنتج**".[20]

إن علاقة الأجيال بعضها ببعض إشكالية عميقة في المجتمع العربي، فالتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة العربية تقوم على فكرة الموروث، أي أن مجمل المعرفة التي يمررها الآباء إلى الأبناء هي في الصلب معرفة تقليدية، ومن ثم فإن آليات التنشئة الاجتماعية تميل إلى نزعة التسلط لأن الطفل لا يمتلك من القدرة على فهم الموروث المعقد الكثير، إضافة إلى أن الموروث ذاته يعاني الكثير من الأفكار الصراعية، فالأب السوري يميل فعلياً إلى افتراضه معرفته للاختيارات الصحيحة للأبناء حتى في مراحل متقدمة من أعمارهم، وهو بذلك يستخدم سلطته في تقويض استقلالية الأبناء وفي حالات كثيرة يؤدي هذا إلى تقويض شعورهم بالمسؤولية، وبالمقابل فهو يطلب أن يتحمل الأبناء المسؤولية في تكوينهم الشخصي وسلوكهم، وهو ما يناقض نتائج نزعة التسلط الممارسة في عملية التنشئة الاجتماعية، ولعل

[19] حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[20] الناشف، هبه: الأسرة وتربية الطفل، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011، ص 79 – 80.

المشكلة في التناقض بين تكوين الأسرة العربية ومتطلبات الحداثة والعصر، فسوق العمل لم يعد كما السابق يعتمد على المواقع المسبقة في المجتمع، فانتماء الفرد الأسري لم يعد ينفع كثيراً في تحديد نجاحه المهني من عدمه، ولكن بالمقابل يستمر الوالدان بالممارسات التسلطية التقليدية في التربية، تتفق الناشف مع محمد عماد الدين إسماعيل في ان الممارسات التي يتبعها الآباء في أثناء التنشئة الاجتماعية للطفل قد تؤدي غالباً إلى الوقوع في صراع وتناقض بين دوافع الاستقلالية والمبادرة (المبادأة) وبين الخوف من العقاب على سلوكه من ناحية أخرى.[21]

في واقع الحالة تستمر البنية التقليدية الأساسية للأسرة العربية في الظهور، وربما من الممكن القول هنا أن النواة الصلبة للأسرة التقليدية لم تكسر في خضم التطور الاجتماعي، بل استمر النمط التقليدي من التنشئة والتربية حتى في أشد الأسر العربية تطوراً والتصاقاً بنموذج الأسرة النواة، ففي واقع الحال تبدو التطورات الاجتماعية متجهة نحو تغيير نموذج الأسرة تدريجياً إلا أن شكل الأسرة ظل ملازماً للخطوط الأساسية من حيث دور الأسرة الاقتصادي وسلطة الأبوين ومحدودية استقلالية الأفراد أنماط التنشئة الميالة إلى التسلط، ونزعة التقليد، وتظل واحدة من هذه السمات الأكثر إشكالية لأنها تخلق مشكلات حقيقية على صعيد التطور الاجتماعي وهي على تناقض مع الحداثة بشكل صارخ، أقصد المكانة الاجتماعية على أساس الجنس والسن، فالنظرة الجنسانية في المجتمع العربي تعوق دخول الحداثة، حيث تبدو أفكار المساواة بين الجنسين مجرد أفكار نظرية تعوز التطبيق وتفارق الواقع، في الوقت الذي يتحمل الذكر مسؤوليات كبيرة، تظل الأنثى أقرب في التصور الذهني إلى ربة المنزل، ورغم دخولها مجال العمل، فإنها لم تحصل على اعتراف اجتماعي بكفاءتها، بالمقابل يعاني الفرد في الأسرة العربية في سبيل الحصول على اعتراف اجتماعي بمكانته ما لم يحقق شرط الجنس والسن، أي أن يكون في الغالب الذكر الأكبر عمراً، وبذلك قد تضيع جهود أحد الافراد الذين يبذلون جهداً لتحقيق المكانة الاجتماعية لمجرد عدم تحقيق الشروط التي تفرضها النظرة الاجتماعية التقليدية، وقد وجد باحثون في دراسة شملت ألف أسرة مصرية "**أن قيمة الفرد ومكانته متحددتان في المقام الأول بعوامل كالسن والجنس، لا بما يسهم به من نشاط أو بما يتحمله من مسئوليات.... وأن السلطة في الأسرة تتركز في فرد هو الأب (أو بديله) مما يخلق جواً استبدادياً يعطل تنمية القدرات المختلفة للفرد ويدعم الانصياع والسلبية**".[22]

وفي النهاية تظل الأسرة العربية بعيدة عن تحقيق شكلٍ مكتملٍ من الحداثة الثقافية، فهي ما زالت تنادي بالقيم التقليدية رغم أن شكلها تغير، وبينما تغير شكل الأسرة العربية فإننا نجد أن وظيفتها ظلت أقرب إلى الوظيفة التقليدية، ومازال مؤسسات المجتمع الأخرى أكثر ضعفاً من أن تحقق شكل الأسرة النواتية المستقلة، وما زال أثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى أبعد من أن يحد من دور الأسرة ولذلك تحديداً لا تبدو الأسرة العربية قادرة على هجر أساليب التنشئة التقليدية، وهو ما زال يعيد إنتاج نزعة التسلط، وهو ما يؤثر أشد الأثر على استقلالية الفرد ومسؤولية وقدرته على إنتاج ذاته، وكان لحقبة القرن التاسع عشر أشد الأثر في تعطيل الانتقال إلى نموذج الأسرة الحديثة الحقيقي الذي يفترض أن يقود التغير الاجتماعي، كما أن الصراعات السياسية الحادة وانهيار المؤسسات الاجتماعية حتى بداية القرن العشرين كان له بالغ الأثر في فرض ثقل كبير على الأسرة العربية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وهو ما أدى لتوسيع دور الأسرة وتضخيم وظيفتها الطبيعية، مما أثر في النهاية على وظيفة الأسرة المعاصرة وبنيتها بحيث أصبحت هذه السمات عائقاً أمام تغير الأسرة العربية المعاصرة، وبينما يتطور المجتمع العربي على مستوى البنية التحتية ومن ناحية

[21] المرجع السابق، ص 78، بتصرف.

[22] المرجع السابق، ص 80.

المؤسسات، تواجه الأسرة العربية عوائق فكرية تتعلق بهذه الحقبة (القرن التاسع عشر) تمنعها من التغير، فالأسرة العربية لم تستطع حتى يومنا هذا من الخروج من دور المعيل والمؤمن للعمل والدور السلطوي في التنشئة، لأن الواقع العربي ببساطة يجبرها على استعادة هذه القيم في كل مناسبة، ويبدو أن تضخم دور الأسرة عائد بالتحديد لتلك الحقبة المشار إليها.

الاستنتاجات والتوصيات:

دخل المجتمع العربي في القرن التاسع عشر في خضم مجموعة من المشكلات والأزمات في الوقت الذي واجه فيه رياح الحداثة الأوروبية التي رافقت الغزو الأوربي وتلازمت مع الانحطاط الاقتصادي والثقافي التي اتسمت به الدولة العثمانية في آخر أيامها، وبينما كان العثمانيون يغرقون في استغلال الشعوب الواقعة تحت احتلالهم، ظهرت في الأقاليم العربية نزعة للتحرر على أساس الحداثة، هذه النزعة كانت أساس نموذج الدولة العربية، والمشكلة الرئيسة في هذا السياق أن النخبة الثقافية العربية قد استخدمت جملة من أفكار الحداثة الغربية رغم أنها لم تكن واضحة بالنسبة لها، فالحداثة أنتجت في سياق أوروبي وانتقلت أفكارها إلى السياق العربي رغم أن الحوامل الاجتماعية لم تكن ناضجة.

لقد أدت موجة الحداثة الثقافية إلى تغيرات جوهرية في طريقة تفكير النخب المثقفة، لكنها لم تكن ذات أثر عميق في طريقة التفكير الاجتماعي للطبقات المختلفة في المجتمع العربي، وبينما تأخر تأثير الحداثة على البنى الاجتماعية، تطور المجتمع وتغير تحت ضغط التغيرات السياسية نحو نموذج الدولة القومية العربية، وقد قاد نموذج الدولة هذا تغيرات مهمة في المجتمع أتاحت ظهور الأسرة النواة في بدايات القرن العشرين، لكن مع ذلك لم يكن تغير الأسرة عميقاً بما فيه الكفاية ببساطة لأن التغير الاقتصادي لم يكن مهماً، فنموذج الأسرة النواة كان نتاجاً للمجتمع الصناعي في مسار التطور التاريخي الأوروبي، لكنه في المجتمع العربي كان تعبيراً عن الدخول في نموذج دولة الخدمات والوظائف، وبالتالي ظلت ثقافة الأسرة هي في الصلب ذاتها التي سادت في القرن التاسع عشر.

إن مشكلات القرن التاسع عشر قد أخرت التطور الاجتماعي قرناً كاملاً عن تحقيق أفكار الحداثة لحظة دخولها، فبينما كانت قيم الحداثة قد تسللت إلى ثقافة النخب، ظلت البنى الاجتماعية بعيدة عن تحقيق الحداثة الثقافية الاجتماعية العميقة.

لقد ظلت الأسرة العربية في العمق تلعب دوراً اقتصادياً واسعاً، وترافق هذا مع نوع من التوريث المهني، إضافة إلى تخصص بعض الأسر في مهن معينة، والسبب في ذلك عدم نشوء اقتصاد مؤسساتي واسع، في الوقت الذي ظلت فيه الدولة هي مزود الخدمات الأكبر في المجتمع مع غياب الإنتاج الصناعي، مثل هذا الواقع الاقتصاد أدى في المحصلة إلى بقاء سمات مميزة في الأسرة العربية انطلاقاً من القرن التاسع عشر الأسرة العربية المعاصرة محتفظة بمعظمها، فلدينا تصور الإعالة في الأسرة العربية حيث تقوم الأسرة بإعالة أفرادها حتى مرحلة متقدمة من أعمارهم، وبالتالي يتأخر دخول الشباب في عملية الإنتاج، كما يتأخر تحقيق الفرد لاستقلاليته، وهو تصور محرّف لدور الأسرة الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث لعبت الأسرة دور المؤسسة الاقتصادية الأهم في المجتمع.

وبالتالي يخلص البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة:

1. إن أفكار الحداثة التي شكلت ملامح الفكر العربي النهضوي والمعاصر لم تنشأ في واقع الأمر نتيجة التجربة الاجتماعية العربية، بل كانت أفكار وافدة من البيئة الأوروبية، وكنتيجة لصدمة الغزو الأوروبي وكرد فعل على التخلف الذي عاشته السلطنة العثمانية التي مارست احتلالها على الأراضي العربية.

2. كان لدخول أفكار الحداثة الأوروبية على المجتمع العربي في عصر النهضة أثر كبير على تطور التصورات الاجتماعية لدى النخبة الثقافية، غير أن تأثيرها العميق تأخر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أخذ مداه في سياق التغير الاجتماعي.

3. أخرت أزمة القرن التاسع عشر دخول المجتمع العربي في عملية تحديث شاملة، وبالتالي أخرت تأخير أفكار الحداثة على المجتمع وبلورة ثقافة الأسرة الجديدة.

4. عانى المجتمع العربي من غياب الحوامل الاقتصادية والاجتماعية للثقافة الحداثية، وهو ما عنى ويعني أن المؤسسات الاجتماعية الأساسي، وخصوصاً الأسرة لا تتشرب قيم الثقافة الحديثة كما يفترض لأنها تعاني من تخلف الواقع الاقتصادي.

5. كانت للأزمات التي مرت بها المجتمعات العربية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالغ الأثر في بلورة ثقافة الوصاية لدى الأسرة العربية، بما يعزز وظيفة الأسرة الحمائية، ورغم اتجاه المجتمع العربي منذ بدايات القرن العشرين نحو نموذج الأسرة النووية، إلا ان الأسرة العربية على الرغم من التطورات التي طرأت عليها استمرت في ممارسة هذا الدور حتى يومنا هذا.

6. رغم تطور ثقافة الأسرة العربية واتجاهها نحو نموذج الاسرة النواتية إلا أنها ما زالت تخوض في علاقات اجتماعية تقليدية تربطها بأسر أخرى بما يحاكي نموذج الأسرة الممتدة.

7. تستمر الأسرة العربية في ترسيخ واستخدام أساليب التنشئة التقليدية المعتمدة على التقليد والانضباط واحترام التراث وجملة من القيم القائمة على النظرة البطريركية، وهو ما يناقض حاجات المجتمع على التفكير الحر والثقافة النقدية التي تمثل جوهر الحداثة الثقافية.

وبينما تقوم الأسرة العربية بدور ناجح جداً في تمرير الثقافة التقليدية، نجدها تفشل في إنتاج فكر نقدي تجديدي لدى النشء الجديد، أي أنها تفشل في إنتاج ثقافة جديدة او حتى تجديد الثقافة التقليدية، فقد احتفظت الاسرة بأساليب التنشئة التقليدية والاتباعية، ومرة أخرى كان القرن التاسع عشر منطلقاً لتفسير ذلك، فالأسرة العربية في نشأتها الحديثة واجهت واقعاً يقوم على الصراع الطائفي وسيطرة المؤسسات الدينية، بينما كان المجتمع العربي يتعرض لتأثيرات أوروبية وضغوط استعمارية، وهيمنة عثمانية قائمة على الحجة الدينية، وبالتالي نشأت الأسرة العربية الحديثة على أساس تصور التبعية في ولاء، وتم إعادة إنتاج أساليب التعليم التلقيني، وهو ما ترسخ في أساليب التنشئة الاجتماعية القائمة على فرض الأبوين الطاعة على الأطفال، ودفعهم نحو التقليد الاعمى، وهدم النزعة الاستقلالية، وبالتالي ظلت الأسرة العربية تضطلع بدور المفرط في الحماية على الرغم من قيم الحداثة تفترض أن يتحمل كل فرد مسؤوليته، مثل هذه النزعة استمرت إلى يومنا هذا، وتظل تظهر على شكل وصاية، والأمر أن القرن التاسع عشر كان له بالغ الأثر في استمرار مثل هذه الاشكال من التنشئة وتأخير زوالها، إذ أن انهيار النظم الاقتصادية في أواخر العهد العثماني تطلب وقتاً طويلاً لتداركه، وهو ما رسخ دور الأسرة الحمائي طويلاً في المجتمع العربي.

المراجع:

1. الأحمر، احمد سالم: علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
2. حجازي، مصطفى: الأسرة وصحتها النفسية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 2015.
3. حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (1798–1939)، ترجمة: كريم عزقول، دار النهار، بيروت، د.ت.
4. الشربيني، زكريا وبسرية صادق: تنشئة الطفل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
5. ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي (1840–1990)، دار الآداب، بيروت، 1990.
6. عبد الحميد، محمود سعد: المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.
7. عبد الفتاح، تركي موسى: البناء الاجتماعي للأسرة، المكتب العالمي للنشر والتوزيع، د.ت.
8. عطوي، جودت: الإدارة المدرسية الحديثة، دار الثقافة للنشر، عمان، ط8، 2014.
9. الناشف، هبه: الأسرة وتربية الطفل، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011.
10. وطفة، علي وعلي جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسي– بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية، د.ن، الكويت، 2003.